

## الاسترقاق القانوني في المجتمعات القديمة (بلاد الرافدين و روما نموذجا)

د. لطيفة بن عميرة المولودة بشاري

### الاسترقاق:

كلمة مشتقة من فعل ارق ورق واسترق الحر، اي: ادخل في الرق. واسترق فلان فلانا أي جعله رقيقاً وأصل الرق الملك و العبودية، ومنه الرقيق، وهو المملوك. وتطلق على المفرد و الجمع، كما تجمع على أرقاء .

وقد بدأ استرقاق الأحرار في المجتمعات القديمة التي نشأت في مناطق السهول الخصبة، والأنهار الكبرى، والمناخ المعتدل، كبلاد الرافدين، والمناطق المشرفة على البحر الأبيض المتوسط كمصر و قرطاجة و روما ، وزادت حاجة الإنسان إلى الأرقاء نتيجة التطور الاقتصادي، و توسع الدول الجغرافي. فاسترق أقوياء الناس ضعفاءهم لاستخدامهم في مختلف الأعمال. و نظم المشرعون عملية الاسترقاق، فوضعوا بنودا كثيرة نصت على الفئات التي يمكن أن تسترق، و الطرق التي تسمح بتحويل حرّ إلى لوك ، وقد ارتأينا أن نقدم قانون بلاد الرافدين و قانون روما نموذجا لذلك؛ لأن المشرعين ببلاد الرافدين قننوا الاسترقاق قبل غيرهم ولأن عدد المسترقين من الأحرار في روما فاق عددهم في البلدان الأخرى وقد توفرت بلاد الرافدين على عنصرين أساسيين : منطقة جذب للإنسان هما : مياه نهري دجلة و الفرات وما نه من طمي مما دفعه إلى الاستقرار هناك، فاشتغل بالزراعة ثم تجمع في قرى صغيرة ومنذ الألف الرابع قبل الميلاد، قدمت إليها مجموعات بشرية عديدة من المناطق المجاورة وتطوّرت القرى البدائية إلى مدن مستقلة ثم راحت القو؛

استاذة محاضرة بقسم التاريخ- الجزائر

\*لقى البحث نيابه عنها الدكتور/ محمد بن عميره - قسم التاريخ - جامعة الجزائر

(انظر: الزبيدي ، تاج العروس، بيروت، / م. ص ،

( أنظر: المعلم بطرس البستاني، محيط المحيط، بيروت، ، ص

( أنظر: الرازي، مختار الصحاح، بيروت، / م، ص محيط المحيط، ص

(سعدى أبو حبيب: القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، دمشق، / ص ،

(الكفوي: الكليات، ط، بيروت، ، / م، ص ؛ مختار الصحاح، ص

( ول وايريل ديورنت، المرجع السابق، ج- ، ص . ؛ و يرى عبد الرزاق عباس

حسين، أنّ الإنسان مرّ في هذه الفترة، بمرحلتين اثنتين: الأولى، وتنتهي في ق.م، غلب عليها

تفاعل الإنسان مع البيئة الطبيعية، والثانية، وتنتهي حوالي ق.م، غلب عليها تفاعل الإنسان مع

البيئة الاجتماعية(عبد الرزاق عباس حسن، نشأة مدن العراق ؛ تطورها، القاهرة، ، ص.) .

تستولي الضعيفة ، فتكونت دويلات صغيرة 'كيش' (Kish) و 'لاجاش' (Lagash) وأم (Oumma, Umma) ، و 'أور' (UR) ، و 'أوروك' (Urekk-Uruk) أطلق عليها، اسم المدينة الدولة " أو "دولة المدينة" (Cité-Etat) (1) أو (City-States) ، وهي تمثل الوحدات الأساسية السياسية، والاقتصادية في تلك الفترة بالشرق الأدنى تطورت مجتمعاتها و ظهرت فيها فئات مختلفة هي: الأحرار و الأرقاء و فئة ثالثة بينهما كانت تتمتع بحرية مقيدة، خاصة ما يتعلق بالعقوبات و القصاص ، و زاد توسع بعض المدن، على حساب أخرى، لتشكل ممالك، كما حدث لمدينة "ماري" (..) و صار بعضها عواصم إمبراطوريات، مثل آشور، و بابل ، و توالى على حكم هذه البلاد، خلال الفترة ما بين الألف الرابع و الألف الأول قبل الميلاد: السومريون، و الأكاديون، و الكاشيون و الشوريون، و الكلدانيون. وفي سنة ق.م، هاجم قورش " أو كورش"، ملك الفرس الكلدانيين و استولى على " فسقطت الدولة الكلدانية، و فقدت بلاد النهرين استقلالها و خضعت للحكم الفارسي، ثم اليوناني، و بعده الروماني و قد عرف الأرقاء في بلاد

( عن اسباب الصراعات بين المدن (انظر عبد الرزاق عباس حسين: المرجع السابق، ص

(أصبحت هذه المدن واضحة المعالم من و ق.م) عبد الرزاق عباس حسين: نفس المرجع، ص. -

9) Rous(Georges):La Mésopotamie;Gilbert

lafforgue:Akkad,dansE.U.corous1,p.649 Essai d'histoire politique,économique et culturelle,

Paris ,1985,p.123.

عبد العزيز صالح، الشرق الأدنى القديم، ج ، مصر و العراق، القاهرة، ، ص

10) CC.LAMBERG Katlovsky et Wright la mesopotamie,la vallée du Tigre,et d :

l'Euphrate (3000-1500 av.j.c),dans :Histoire de l'Humanité,volumeII.,p.429

( انظر:نجيب ميخائيل ابراهيم:مصر و الشرق الأدنى القديم، ج ، حضارات الشرق القديم ، العراق، فارس، الطبعة الثانية، دار المعارف، ، ص ؛ يذكر عبد الرزاق عباس حسين نقلا عن آدمز في كتابه 'أصل المدن' (The Origin of cities)، أسباب ظهور الطبقات في هذه المجتمعات، منها اختلاف إنتاجية التربة، و تباين توزيعها و مدى قرب الحقول و بعدها عن مصادر المياه، و هذه أسباب الصراعات أيضا (انظر: عبد الرزاق عباس حسين، المرجع السابق، ص .)

( يبقى هذا التقسيم تقريبي، لأن القوى السياسية التي قامت ببلاد الرافدين، معقدة التركيب، و ليس من اليسير، توضيح الفرق، بين العناصر المختلفة، التي يتألف منها السكان، فقد عاش الشعبان السومري، و الأكدي، حوالي سنة ق.م، مختلطين ببعضهما إلى حد كبير، كما أطلق اسم الأكاديين على البابليين و الآشوريين، بينما تقع مدينة بابل في الجنوب، و مدينة آشور في الشمال، و أطلق اسم أكد على بلاد أكد و سومر في نفس الوقت (انظر: صابر طعيمة: الأسفار المقدسة قبل الإسلام، دراسة لجوانب الاعتقاد في اليهودية و المسيحية، عالم الكتب، بيروت، / ص سبتينو موسكاتي، الحضارات السامية القديمة، ترجمه و زاد عليه: السيد يعقوب بكر، و راجعه محمد القصاص، دار الرقي، بيروت ، ص .)

Rous(Georges),op.cit.,p.317.

Id

( طارق المجذوب، تاريخ النظم القانونية و الاجتماعية، بيروت، ، ص

الرافدين، باسم "الوردو"، والعبد، باسم "الإردو" والأمة: "امتوا"، وانتشر هؤلاء الأوساط: اقتناهم الملوك، والكهنة، والعامّة، وشاركوا في مختلف النشاطات، واهتمت بهم القوانين، وخصصت لهم مواد عديدة، حددت واجباتهم وحقوقهم و تعود أغلب القوانين التي اكتشفت حتى الآن، إلى العهد السومري، ويعد قانون "أوركاجينا" حاكم مدينة "لاغاش" من أقدمها، وضع في الألف الثالث قبل الميلاد، كما كشفت الحفريات عن نصوص قضائية، نسبت إلى أورنامو "UR.Nammu" مؤسس الدولة الثالثة بمدينة "أور" (UR)، وضعت حوالي سنة ق.م وكان التركيز في أغلب موادها على تنظيم الأسرة وعثر كذلك، على قانونين متزامنين تقريبا، نسب أولهما، إلى "لبت عشتار" (Lipith-Ishtar)، ملك دولة: "إيسين"، الذي تولى السلطة، حوالي ق.م كتبت على لوح، وجدت أجزاء منه، بمدينة "نفر" القديمة قرب الديوانية .

أما ثانيهما، فهو "تشريع" (Bilalama)، ملك مدينة "أشنونا" الذي كان في الحكم، حوالي سنة ق.م ، ويتضمن إحدى وستين مادة، دونت باللغة الأكادية، على لوحين، عثر على "تل الحرمل"، جنوب بغداد ، وفي القرن الثامن عشر قبل الميلاد، صدرت القوانين البابلية، وقد عثر على اللوح الذي دونت عليه بمدينة "سوسا" (Susa)، بخوزستان

( انظر: طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، القسم الأول، تاريخ العراق القديم بغداد

/ م ، ص

( هو أول مشرع ببلاد الرافدين، و غيرها من البلاد(انظر: شوقي أبو خليل، الحضارة العربية الإسلامية و هو موجز من الحضارات السابقة، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر دمشق، / م، ص .)

( أو هو "أونامو" تولى سنة ق.م و ينتمي إلى الدولة الثانية(انظر، جورج كنتنو، المرجع السابق، ص .)

( أو سنة ق.م(انظر: سبتيانو موسكاتي، المرجع السابق، ص .)

( نفس المرجع، ص ؛ طارق المجذوب، المرجع السابق، ص

( أو هو: "لبت عشتار" لك "إيسين" و "أور" و "الوركاء" (أحمد حسن طه، مدى حرية الزوجين في التفريق قضاء (بحث مقارنة في الشريعة الإسلامية و القانون)، لندن، ص ) أو هو: لبيت أشيتار(جورج كوننتو، المرجع السابق، ص .)

( طارق المجذوب، المرجع السابق، ص -

( سبتيانو موسكاتي، نفس المرجع، ص ؛ طارق المجذوب، المرجع السابق، ص

( عثرت عليه بعثة فرنسية، وقد تم نقله من بابل في حدود ق.م إثر غزو العيلاميين للمدينة(انظر: طارق المجذوب، المرجع السابق، ص ؛ حسن عون، العراق و ما توالى عليه من حضارات ، ط. ، الإسكندرية، ص .)

وتضمن مادة ، و هي مصنفة حسب المواضيع المعالجة، إلى اثنتي عشرة مجموعة، تحتوي آخرها ،خمساً و ثلاثين مادة، متعلقة بأحكام الرقيق و قد قسم هذا التشريع، المجتمع إلى ثلاث طبقات، هي: الأحرار، والعبيد وطبقة وسطى بينهما واعتمد "حمو رابي" في سن قوانينه، على مبدأ "العين بالعين، والسن بالسن" وعندما لا يتوفر النص القانوني، فإن الحاكم يلجأ لإصدار حكمه إلى العرف و قد حظيت هذه التشريعات، بنجاح كبير، لأنها لم تكن لينة، مثل القانون السومري، ولا صارمة، مثل القانون الآشوري ، بل كانت وسطاً بينهما، وهي: أكثر دقة و وضوحاً من الأولى، وفي نفس الوقت أشد صرامة منها في الحد من الجرائم و في آشور، اكتشفت تسعة ألواح، تعود للقرن الرابع عشر قبل الميلاد، و تحتوي على ستين مادة، من القانون الآشوري، و تدل المواد المتعلقة منها بالعقوبات على الصرامة، لما احتوته من بتر للأعضاء و هي مثال على تراجع" واضح إذا قيست بالقوانين البابلية"

كما عثر أيضاً على ست عشر مادة، من التشريع الكلداني، يعود إلى القرن السابع، ومنتصف القرن السادس قبل الميلاد و هناك نوعان من الرق ببلاد الرافدين، رق مؤقت، مثل: الرهينة في دين، وهي التي لا تتعدى فترة استرقاقها، ثلاث سنوات، ورق دائم، ويكون ناتجاً عن تحول حر إلى عبد، كمن ارتكب جريمة السرقة، أو البلاغ الكاذب، أو هو ناتج عن إنكار المتبني لأبويه، أو تنازل الأب عن أطفاله، أو زوجته، أو حرية، بسبب الفقر؛ أو عن الأسر في الحروب، و يعتبر الدين في قوانين بلاد الرافدين مصدراً أساسياً للاسترقاق، و هو يؤدي إلى تحول إنسان حر، إلى رقيق. و ذلك أن الحاجة تجبر المرء أحياناً إلى: الاستدانة، و عند عجزه عن تسديد دينه يلجأ إلى رهن أبنائه، أو بناته، أو زوجته، أو نفسه، أو الجميع؛ لأن: العقار في المناطق التي يسود فيها الاقتصاد البدائي، يكون ملكاً مشاعاً في غالب الأحيان: ففي العهد الكاشي مثلاً، كانت

( من المادة إلى المادة (أنظر "طارق المجذوب، نفس المرجع، ص ) و توجد أحكام أخرى متعلقة بهذه الفئة في مواد مختلفة، كالمادة (أنظر "دليلة فركوس، تاريخ النظم، ج ،النظم القديمة(من القرن ق.م إلى القرن م) أطلس للنشر، الجزائر، م، ص .

( طارق المجذوب، المرجع نفسه، ص

( جورج كوننتو ، نفس المرجع ،ص

( ذكر حسن عون ، أن هذا المبدأ ، جاء مفصلاً في التوراة (المرجع السابق ،ص فما بعدها من عدة صفحات).

( سبتيانو موسكاتي ،المرجع السابق ،ص

( جورج كوننتو ، نفس المرجع ، ص .

( جورج كوننتو ،المرجع السابق ،ص

( نفس المرجع ،ص

( طارق المجذوب، نفس المرجع،ص

الأراضي ملكا للمدينة و الملكية المنقولة قليلة الأهمية، فلا يجد المدين شي يقدمه، ضمنا، سوى خدمات أفراد عائلته، أو خدماته هو نفسه يستغلهم المدين، حتى يعوض قيمة دينه، بمقتضى القوانين التي أعطت للدائن حق استرقاق مدينة، إذا افتقر، وعجز عن تسديد دينه و كان الكهنة، وكبار الملاك، يقدمون القروض بفائدة، تتجاوز أحيانا، مائة بالمئة، وجرت العادة أن يستلم المدين القرض، مقابل رهينة من عائلته، تبقى عند الدائن حتى يتم الوفاء بالدين و حدد قانون حمو رابي، مدة الرهن، بثلاث سنوات، لا يجوز بعدها، الاحتفاظ بالرهينة .

وقد نصت المواد: و من قانون اشور، على ان الاب، إذا رهن ابنته، ومات، فإن على اخوتها، أن يسعوا لتحريرها، في مدة لا تتجاوز، شهرا، وإن لم يفعلوا، جاز للدائن أن يبيعها، شرط أن يرد ما يبيح ذلك في نص القرض، وحرّم القانون على الدائن، بيع الرهينة قبل نفاذ الأجل، وقضت المادة: ، بالضرب، والسخرة، والغرامة، وفقدان دينه، إذا فعل هذا هو الاسترقاق المؤقت، لأن القانون حدد مدته، وهو رق رسمي لأن الدولة فننته، ويقوم دليلا على أن سلطة الأب، كانت مطلقة، و قد أطلقت عليه تشريعات "اشور" تسمية السيد أو المالك، فدعت سلطته و وسعتها، بحيث أجازت له رهن أفراد الأسرة مقابل الدين و يأتي بعد الدين، الفقر، كسبب من أسباب الاسترقاق الشائعة، و المقننة، فمنذ أن عرف الإنسان الملكية، انقسم المجتمع، إلى ملاك كبار، ازدادوا ثراء، فكونوا طبقة من الأغنياء؛ و ملاك صغار، كان العديد منهم عرضة لفقدان أراضيهم بسبب الكوارث الطبيعية، كالفيضانات، و الجفاف، أو الخراب الناتج عن الحروب، مما كان يؤدي إلى افتقارهم، وعجزهم عن تلبية حاجة أسرهم، فيضطرون إلى بيع أبنائهم، ليتكسبوا من ثمنهم، أو تركهم في الطريق، لمن يسترقهم، فيخفف عن الأب، بتخليصه من عبئ إعالتهم و أجاز قانون بلاد الرافدين، لمن افتقر أن يبيع زوجته، وكذلك نفسه، فيتنازل عن

( طه باقر، المرجع السابق، ص -  
( عبد السلام الترماني، الرق ماضيه و حاضره، الكويت، ص ؛ نجيب ميخائيل إبراهيم،

المرجع السابق، ج. ص  
( مصطفى الجداوي، دراسة جديدة عن الرق في التاريخ و في الإسلام، الإسكندرية، م، ج - ص

( عبد العزيز صالح، المرجع السابق، ص

( Caratini(Roger),op.cit.,p.53

( أنظر: مصطفى الجداوي، المرجع السابق، ص

( عبد السلام الترماني، المرجع السابق، ص

( مصطفى الجداوي، المرجع السابق، ص

( عبد السلام الترماني، المرجع السابق، ص

حريته،مقابل الطعام،والكساء، و الإيواء و قد يكون ،الفقر انتشر،في أوساط طبقة الملاك الصغار،إلى درجة لفتت اهتمام المشرع، فسن قوانينه من أجل علاج هذه الأوضاع كما كان الوالدان ،يقدمان، أحيانا ،أحد ابنائهما ،لمعبد المدينة،لأنهما نذراه له فيصبح رقيقا به و إذا تنكر الطفل المتبني ،لابيه أو امه، بالتبني، فإنه يتعرض لعقوبة صارمة،وقد ينزل منزلة العبد سترقه الأب الذي تبناه ،أو يبيعه و تؤدي بعض الجرائم العامة، و الخاصة إلى استرقاق الأشخاص،الذين يرتكبونها فقد نص قانون "اشور"، على أن المرأة الحرة، إذا سرقت،يلزم زوجها بإعادة الشيء المسروق،ويعاقبها ،بقطع أذنيها فإذا لم يفعل الزوج ذلك فإن الشخص المسروق،هو الذي يقطع أذنيها و يسترقها و يظهر هذا القانون،كما يلاحظ،تميزا واضحا بين المرأة والرجل.

وإذا خاننت امرأة زوجها،أو أنكرته،وأثبت هو ذلك ،فبإمكانه بيعها ،و كان بعض الأشخاص ،يُدفعون،دببة للغير،فيسترقون ، و قد خصت المادة: من قانون "حمو رابي"بالذكر،بيع الأطفال ،فمكنت الأب من التنازل،نهائيا،عن طفله أو أطفاله ،ببيعهم،فيتحولون إلى أرقاء .

كما انتشرت عادة بيع"التبني"(Sale adoption)بالنسبة للبنات الصغيرات،على وجه الخصوص،مع اشتراط تزويجهن،عند البلوغ و حدد القانون،كيفية المتاجرة،بهذه الفئة،فنصت المواد،من إلى ،على عرض المسترقين ذكورا و إناثا ،ويسمح المشرع،بالتفاوض،مدة ثلاثة أيام،قبل إتمام الصفقة،و يُعطى الشاري،شهرًا للخيار،يستطيع خلاله،التراجع عن الشراء و إعادة المسترق لبائعه،ويسترد كاملا،إذا تبين أنه مصاب بالصرع. و بعد انقضاء الشهر،يصبح الشاري،مالكا للعبد،و وولا عن الدعاوى التي تقام بشأنه و كانت البيوع تتم علنا،أمام بوابة المدينة،بأسواق مفتوحة،حتى يتمكن السادة،الذين لهم حق في الرقيق،المطالبة به؛إن

- ( فوستيل دي كولانج،المدينة العتيقة، ترجمة عباس بيومي، م،ص الملحق رقم و و و .  
( مصطفى الجداوي ،المرجع السابق، ص .  
( عبد السلام الترماني،المرجع السابق، ص ؛ نجيب ميخائيل،المرجع السابق، ج ، ص .  
( طه باقر، المرجع السابق، ص .  
( عبد السلام الترماني،المرجع السابق، ص ؛ الملحق رقم  
( نجيب ميخائيل إبراهيم، المرجع السابق، ص .  
( نجيب ميخائيل،المرجع السابق، ج ، ص ، الملحق رقم  
51 Caratini(Roger),op.cit.,p.51  
( طفى الجداوي ،نفس المرجع ،ص .  
(  
( عبد العزيز صالح، المرجع السابق،ص

أثبتوا أن العبد المعروض ملكا لهم، شريطة أن يتم ذلك، قبل انعقاد صفقة البيع، ويشمل عقد بيع الرقيق، بعض الشروط منها:  
أولا: تسجيل اسم المسترق.

تسجيل اسم البائع واسم الشاري.

: يدون الثمن الذي اتفق عليه.

رابعا: يكتب شرط خاص بالتراجع عن الصفقة " Révocation of the Transaction" و عرفت شعوب بلاد النهرين، حروبا كثيرة، و كان المنتصر فيها، يتصرف مع المهزوم، حسب ما تقتضيه مصلحته، فمنهم من كان يبيد المغلوبين، ومنهم من كان يسوقهم إلى مدينته بالآلاف، و قد سن "تيجيلات بليسار" تهجير المغلوبين، واسترقاقهم، للتقليل من الثورات، في المدن، و تعمير الأراض الزراعية، و مد مؤسسات الدولة بيد عاملة مجانية و هذا سرجون الثاني، حذوه فهجر أهل مدينة السامرة، إلى مناطق نائية، فأنزلهم حران، و ضفاف الخابور، و أطراف ماذي و أسكن البابليين العصاة مكانهم، و رحل "تبو خذ نصر" سكان المملكة اليهودية الجنوبية، إلى مدينة " و اكتسح" اشور ناصر بال" الثاني، القبائل الأرامية في الشمال، و هجر عددا كبيرا منها و وزعهم على مختلف أنحاء البلاد.  
و كان الأقوياء من الرجال المهجرين، يستخدمون، مشاة و فرسانا بالجيش و حراسا للملك، و يستغل آخرون في التجارة، بينما يكون مصير الأغلبية، من الضعفاء و النساء، و الأطفال، الاسترقاق، فيشتغلون ببيوت الأغنياء، و في الضياع و يقدم بعضهم قربانا للالهة

( عن عقد البيع انظر: Caratini (Roger), op. cit., p. 53.

( مصطفى الجداوي، المرجع السابق، ص

( كان الملك مسؤولا عن المشاريع العامة: كحفر القنوات، و بناء المعابد، و إقامة التماثيل لها، و كلها تحتاج إلى اليد العاملة (انظر: طه باقر، المرجع السابق، ص).

( حسن عون، المرجع السابق، ص.

( حكم البلاد بين سنتي و ق. م اهتم بالجيش فطوره، و استفاد خلفاؤه من مجهوداته لتكوين إمبراطورية واسعة (انظر: عبد الوهاب المسري، المرجع السابق، ص، ص).

( مصطفى الجداوي، المرجع السابق، ص؛ عبد السلام الترماني، المرجع السابق، ص، عبد

العزيز صالح، المرجع السابق، ص

( عبد السلام الترماني، نفس المرجع، ص.

كما يسخر الأرقاء، من أسرى الحروب في الأعمال الشاقة ،كالبناء الذي يستخدم فيه الأجر، لأن الحجارة كانت قليلة، وأحياناً منعدمة، بتلك المناطق السهلية، فكان الرقيق هم الذين يصنعون الأجر، ويشيدون المباني .

و كانت الحروب تثن في بعض الأحيان، لغرض الحصول على رقيق مثل ما فعل الأكاديين مراراً فالرق إذا كان ناتجاً عن الحروب، و سبباً فيها، و هي تعد من أقدم مصادره ، و يستخدم العبيد، حسب الجنس، من ذكور و إناث؛ و حسب حاجة مالكم دولة أو خواص، فيشتغلون في ميادين مختلفة، يصعب حصرها .  
الاسترقاق في قانون الرومان:

استقر الإنسان في إيطاليا ، منذ عصور ما قبل التاريخ ، وتطور عبر العصور الحجرية. ثم تجم في قرى على غرار إنسان بلاد النهرين، ومصر، وبلاد اليونان. وتطورت القرى إلى مدن ت حول مديني روما (Rome) وقام بها نظام سياسي ملكي في البداية، ثم تغير، فأصبح جمهورية و بعد ذلك إمبراطورياً.

( أنظر: غاستون بوتول، رينيه كاريجان لويس أنيكان: الحروب و الحضارات، ترجمة أحمد عبد الكريم، سوريا، ص

سبتيانو موسكاتي، المرجع السابق، ص ؛ عبد الرزاق عباس حسين، المرجع السابق، ص .

( أنظر: C.C.Lamberg-Karlovsky, et R. Wright, op.cit.p.438.

( أطلق اليونان، اسم "إيطاليا"، على هذه المنطقة، نسبة إلى القبائل الهند- أوروبية، التي سكنت المناطق الوسطى والجنوبية منها، حوالي ق.م(أسد رستم: عصر أوغسطس قيصر و خلفائه، ص ) و عن هجرات القبائل الهند أوروبية إلى إيطاليا(انظر Block(Raymond):Les origines de Rome, Presses Universitaires de France, Paris, 1971, p.38sqg  
( حسب ول وايريل ديورنت، فإن الإنسان، استقر في إيطاليا، منذ ثلاثين الف عام قبل الميلاد( أنظر: المرجع السابق، جـ ص ).

( عن تطور الإنسان في الفترة الممتدة بين بداية استقراره في المنطقة و ظهور المدن(انظر: ول وايريل ديورنت، المرجع السابق، ص ؛ سليم عادل عبد الحق: روما و الشرق الروماني، العهد الجمهوري، حتى ر: المطبعة الهاشمية دمشق، م، ص و ما بعدها من عدة صفحات

Bordet(Marcel):Précis d'histoire romaine, librairie Armand Colin,

Paris, 1959, p.9sqg, Piganiol(André):Histoire de Rome, Presses Universitaire

France; Paris, 1946, p.5sqg.

( لا يزال تاريخ روما، في مراحلها الأولى، غامضاً، فقد تطورت هذه المدينة عبر عدة قرون، منذ القرن التاسع قبل الميلاد، و حسب الرواية القديمة، فإن مؤسسها هو رومولوس (Romulus) و قد تجمت بها عناصر بشرية مختلفة لاتين و سابيين، و أتروسكيين سكنت المنطقة منذ عصور ما قبل التاريخ ( لها أنظر و إيريل ديورنت، المرجع السابق، ص ٢٦؛ هشام الصفدي: تاريخ الرومان في العصور الملكية، الجمهورية والإمبراطورية حتى عهد قسطنطين، دار الفكر الحديث، بيروت، ١٣٨٦ هـ/ ١٩٦٧ م، الجزء الأول، ص ٧٠ فما بعدها من عدة صفحات؛ ...

Procopé Histoire Secrète de Justinien; Traduite par M.Isambert, Paris 1856, pp.553sqg

؛ سليم عادل عبد الحق، المرجع السابق، ص. فما بعدها..

Block(Raymond), op.cit., pp.58.sqg; Bordet(Marcel), op.cit., pp.17.sqg



وإلى م، نقل قسطنطين (Costantin) الأول العاصمة من روما إلى  
بيزنطة (القسطنطينية).  
فكانت بذلك بداية الإمبراطورية البيزنطية و في سنة أعلن  
ثيودوسيوس (Theodosius) (م - )، المسيحية دينا لدولة، ووزع السلطة  
على ولديه أركاديوس (Arcadius) إمبراطورا على الشرق ونوريوس إمبراطوريا  
على القسم الغربي، وعاصمته روما التي فقدت أهميتها السياسية، بسبب انتشار  
الفوضى، والهجمات الخارجية المستمرة، وتدهورت بها الحياة الاقتصادية،  
والاجتماعية و في سنة م، عزل رومولوس (Romulus) آخر  
أباطرة الغرب، فانتهت الإمبراطورية الرومانية، وتمركزت حول البابوية، التي تزايدت  
سلطتها عبر القرون وانتقل الوزن السياسي إلى القسم الشرقي وعاصمته  
بيزنطة. وبذلك تأسست الإمبراطورية البيزنطية.  
نسبت الإمبراطورية الشرقية إلى المدينة القديمة بيزنطة (Byzance) وتعرضت  
منذ سنة م إلى هجمات كثيرة من مختلف جهاتها واقتطعت منها الوائدال

Besnier Maurice: Histoire romaine, de l'évènement des sévères au concile de Nicée, Presses  
Universitaires de France, Paris 1937, P.375

أو كان ذلك يوم ماي م (انظر:

Michel(Charles): Histoire de l'empire byzatin, Paris 200- 2001

ول وإبريل ديورنت، نفس المرجع، ص ؛ جميل مدبك، موسوعة الأديان في العالم، المسيد  
بيروت- لبنان، ص -

دنة تجارية قديمة، أسسها الإغريق، سنة ق.م، على مضيق اليوسفور، استولى عليها  
الرومان سنة م، اختارها قسطنطين الأول عاصمة للإمبراطورية، فنسبت إليه (انظر: ول وإبريل  
ديورنت، نفس المرجع، ص

Lapeyre(G.g), Pellegrin(A.): Carthage latine et chrétienne, Payot, Paris, 1950p.128.

( لا يوجد تاريخ دقيق لبداية الإمبراطورية البيزنطية (انظر: ول وإبريل ديورنت، نفس  
المرجع، ص 389).

Psellos et Michel Cerulaire : Byzance, dans E.U. Corpus 4, p.690.

( انظر: ول ديورنت، نفس المرجع، ص، الجزء الأول من المجلد الرابع، ص

( الهون، والقوط و القوط الغربيون، والأفرو السلاقيون و

الفرس (انظر: R.Foltz, op.cit., p.21

نزحوا من المنطقة الممتدة بين نهري الفستول و الأودر، استولوا على جنوب غرب بلاد

(Gaul) و عبروا جبال البرانس، واستوطنوا جنوب شبه جزيرة ايبيريا وفي شهر ماي سنة

م، نزلوا بموريتانيا الطنجية بقيادة ملكهم جنسريك (genseric) واحتلوا البلاد و توسعوا في جزر

كورسيكا و صقلية و سردينيا و مالطة، وهددوا روما، ودخلوها يوم جوان م، فاستباحوها مدة

نصف شهر (انظر: Fliche(Augustin); La chrétienté médiéval 395-1254), Paris, 1229, pp.14sq.:

إفريقيا، لكن القائد البيزنطي 'بليسار' (Belisaire) تمكن من طردهم من المنطقة و مع ذلك بدأت مساحة الإمبراطورية تتقلص، أمام زحف المسلمين، الذين فتحوا بلاد الشام / م إثر هزيمة جيوش هرقل (Héraclius) ركة اليرموك وفي سنة / م - م، تسلم الفاتحون بيت المقدس، وفي سنة / م، فتح عمرو ابن العاص مصر، وفتح المسلمون، بعدها، إفريقية، و الأندلس. وأصبحت هذه الولايات تابعة للخلافة الإسلامية بدمشق، ثم ببغداد، وسيطر العرب على البحر الأبيض المتوسط، وفتحوا جزره، وهددوا القسطنطينية منذ سنة / م، لكنهم لم يتمكنوا منها إلا في عهد محمد الفاتح، سنة م.

أقرّ المشرعون و الفلاسفة الرومان، نظام الرق، واعتبره جستين (Justin) - م) ضروريا للمجتمع، وضمن القانون حق المواطن في تملك الارقاء الذين لم يعتبرهم اشخاصا (Personnes)، بل اطلق عليهم تسمية: إنسان غير شخصي لأن العبد حسب التشريع، كان: و شيئا "Res" فليس له حقوق قانونية فهو لا يملك، و لا يرث، ولا يورث، بل كان يباع و يشتري في الأسواق، فهو الذي يمتلك، و يعتبر ثروة سيده، ولهذا الأخير كل حقوق الملكية عليه، كحق الاستعمال، وحق الانتفاع، وحق الموت، والحياة أي: حق التصرف المطلق فيه.

و تعددت مصادر الرقيق في القانون الروماني، منها: الحروب، والقرصنة و الدين، والزواج، والسلطة الأبوية، والهدية، والعقوبة ، فقد استرق الرومان أسرى الحروب، وسكان المستعمرات و كان عدد الأسرى الذين استرقوا، في العهد الملكي و بداية العهد الجمهوري، قليلا، لأن الحروب انذاك كانت تدور بين المدن الإيطالية، ولما توسعت روما في الفترات اللاحقة، بالبلقان، وآسيا، وشمال إفريقيا؛ ارتفع عدد الأسرى إلى مئات الآلاف، وتحول أغلبهم إلى عبيد ، فقد استرق من لم يقتل من أهل قرطاجنة" ق.م و باع القنصل الروماني نساء و أطفال مدينة "كورنثة" وأمر القيصر "César). ببيع مليون من الغالين الذين استولت عليهم جيوشه في

<sup>76</sup> Procope, op.cit.p.57.sqq

( أي الكامل المواطنة، و هو الذي يتمتع بالحقوق الأربعة و هي : - حق الاقتراع، - حق العمل، - حق الزواج من حرة بمولدها، - حق الدخول في تعاقد تجاري يحميه القانون الروماني) أنظر: تول و إيريل ديورنت، المرجع السابق، ص .

( أنظر: Bordet(M).op.cit.p.283

( علي عبد الواحد وافي و حسن شحاتة سغان: قصة الملكية في العلم، ط. ر / م، ص : طارق المجذوب، المرجع السابق، ص .

( أنظر: Gsell.Stephane, Histoire Ancienne de l'Afrique du Nord, Paris., p.437.

( أندري إيماروجانين أبوابيه، المرجع السابق، ص . فرحان، المرجع السابق، ص .

الحرب التي دارت رحاها بين سنتي ١٠٠ و ١٠٠ ق.م و أرسلت روما ألف منهم إلى قرطاجة، لتتخلص من مشاكلهم و لما هزم الجيش الروماني النوميديين الثائرين ضد بلاده، سنة م، أسر عددا كبيرا منهم، وباعهم أرقاء، ووزع بعضهم على جنوده و بقيت الحروب التي شنها الرومان، في كل البلاد المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط، تغذي أسواق الإمبراطورية بالعبيد لعدة قرون. وكان أغلب هؤلاء ينتهي إلى المدن و الأرياف الإيطالية، ويدخل روما أفضلهم، قوة و نكاه و جمالا و رغم ندرة الإحصائيات الخاصة بهم، فإنهم قدروا بالملايين و لما أصبحت القرصنة، قوة بحرية، سمحت لرجالها بالحركة في مختلف سواحل البحر الأبيض المتوسط، و كان القرصنة ينزلون في الشواطئ، ويسطون على الأشخاص الذين يجدونهم أمامهم، ثم يرحلون بهم إلى مدن إيطاليا حيث يباعون، وكانت أعدادهم، أحيانا كبيرة تتجاوز المائة ألف فقد أمر بولس إميليانوس (Paulus Emilianus) ، إثر انتصار جيوشه، باختطاف ألف شخص من سكان الأبير في ذلك صفة الشرعية على القرصنة ، وعندما قلت الحروب الرومانية، ونقص عدد الأسرى، لم يتخل النخاسون عن حرفتهم، فعمدوا إلى خطف الأطفال من سواحل شرق البحر الأبيض المتوسط، وبيعهم في أسواق المدن الرومانية، و أغضت روما الطرف عن أعمالهم هذه التي استمرت سنين طويلة، أو أنها لم تستطع أن تضرب على أيديهم" و كانت المتاجرة بالعبيد منتشرة في روما ، لأن عدد الذين يباعون من هؤلاء كبير، خاصة بعد سقوط كورنثة (Corinthe) وقرطاجة، كان النخاسون يرافقون الجيوش الرومانية، أثناء الغزو، فيحصلون على الأسرى ، و ينقلونهم إلى الأسواق ، داخل البلاد، و يبيعونهم بالمزاد العلني و قد باع قيصر (Cesar) حوالي مليون من الغالين، و بقيت أسواق المدن الرومانية تتلقى أعدادا كبيرة من الأسرى الذين استرقوا، طيلة الفترة التي

<sup>84</sup> Lapeyre, op. cit., p.68

<sup>85</sup> انظر Ahmed Akkache: Les guerres paysannes de Numidie, S.N.E.D. Alger, 1973p.12

( أندري إيماروجانين: نفس المرجع، ص

( انظر: أندري إيمار و جانين أوبوايه، المرجع السابق، ص، Piganioi(A), op. cit. p.168

( Id

( أسد رستم، المرجع السابق، ص -

( نفس المرجع، ص

( انظر: Cesar, op. cit., p.1134

( فرحان، المرجع السابق، ص

( المبالغة واضحة في هذا الرقم و قد ذكرته بتحفظ

كانت روما فيها قدرة على شن الحروب واختلفت أثمانهم، باختلاف إمكانيات كل فرد منهم، وتفاوت سنهم، ونوع جنسهم، فثمن الذي يتقن حرفة منهم أعلى من ثمن غيره، و ثمن الشاب أكثر من ثمن المتقدم في السن، و ثمن الجارية الجميلة أو المتعلمة أرفع من غيرها. و كانت السلطات تتدخل، لتنظيم الأسعار، فقد فرض الإمبراطور "تقفور" (م - م)، في إطار إصلاحاته الاقتصادية إضافة 10% إلى ثمن العبد الأصلي، إذا تم شراؤه خارج الدائرة الجمركية لأبيدوس، خاصة بمنطقة جزائر الدوديكانز، فيدفع الشاري عن كل عبد، زيادة قدرها نوميسمان.

و ظهرت مسحة إنسانية في القوانين المتعلقة بالعبيد، في العهد الإمبراطوري التفرقة بين الأم و أبنائها، عند بيعها. رغم أن هذه القوانين لا تعترف بالأسرة التي يكونها العبد، و أعطت القوانين الرومانية، للدائن حقوقا مطلقة على المدين الذي يكون في الغالب فقيرا، فلا يجد شيئا يقدمه للوفاء بدينه، سوى خدماته، أو خدمات أحد أفراد أسرته، أو جميعهم. يستخدمهم الدائن حتى يسترجع قيمة قرضه، ولا يحصل، في مقابل استرقاقه، إلا على الطعام، و الكساء، و الإيواء و أباحت قوانين الجمهورية للدائن: حبس مدينه، الذي يتكرر عجزه عن الوفاء بدينه، في سجن انفرادي، و انتشرت هذه الممارسة، حتى أطلق على المدين اسم "nexi) أي: المقيد و يمكن للدائن بينه مدينه خارج مدينة روما" (1) وهذا يعني أنه حكم على الشخص المبيع بالاسترقاق الدائم، و في عام ق.م وافق مجلس الشيوخ الروماني، على طلب العامة المتمثل في إلغاء الديون، و في العهد الإمبراطوري، ألغى الإمبراطور "أوغست" (Auguste) (ق.م - م)، حق لدائن، في تقييد مدينه المعسر و كان سكان الإمبراطورية يدفعون ضرائب فادحة للدولة، و في حالة عجزهم عن أداء ما عليهم، فإنهم يباعون في أسواق الرقيق، للوفاء بمطالب جباة

(1) أندري إيما روجانين أوبواييه، نفس المرجع، ص 4

(2) طارق المجذوب، المرجع السابق، ص 10

(3) الباز العريني، المرجع السابق، ص 10

(4) فرحان، نفس المرجع، ص 10

(5) ول و إيريل ديورنت، المرجع السابق، ج 1، ص 10

(6) مصطفى الجدوي، المرجع السابق، ص 10

(7) عبد السلام الترماني، المرجع السابق، ص 10

(8) ويضيف القانون أنه من حق الدائنين لشخص واحد، مجتمعين، أن يقطعوا جسده، إذا عجز عن الوفاء لهم بدينه، ويقسموه فيما بينهم ورغم أن ول و إيريل ديورنت قال إن هذا القانون لم يطبق قط (المرجع السابق، ص 10) إلا أنه يدل على قسوة شديدة تجاه المدين الذي يكون في الغالب من الفقراء

(9) مصطفى الجدوي، المرجع السابق، ص 10

(10) ول و إيريل ديورنت، المرجع السابق، ص 10 ؛ عبد السلام الترماني، المرجع السابق، ص 10

الضرائب، مما أدى إلى استرقاق عدد كبير من الناس، فقد جاء في رد ملك " (Béthinia)" وميدس (Nicomédus)، على مجلس الشيوخ، عندما طلب منه المساعدة بالرجال، لإخماد ثورة المزارعين أن "جميع الرجال القادرين على حمل السلاح في مملكته، قد بيعوا في سوق الرقيق، للوفاء بمطالب جباة الضرائب الرومانيين الفادحة" و كان الفلاحون الصغار، إذا اضطروا إلى الاستدانة، نتيجة انخفاض أسعار المواد الزراعية، أو إذا مرض أحدهم، ولم يستطع أن يفلح أرضه، أو إذا أصيب المنتج بأفة، وعجزوا عن الوفاء بالدين، فإنهم يبيعون أولادهم، ليتمكنوا من السداد، وإذا لم يف ثمنهم بالدين، فإنهم يبيعون أنفسهم إلى المدين، فيعيشون استرقاقاً مؤقتاً، يتحول إلى استرقاق دائم إذا لم يف عمله و عمل أفراد عائلته بالدين و يؤدي زواج الحر بالجارية إلى استرقاق الأبناء، و القانون الروماني صنف الزواج إلى شرعي و غير شرعي، فزواج العبد بالجارية، ليس قانونياً، و زواج الحر بالجارية يشكل هو الآخر علاقة غير قانونية، وإذا أنجب الأبوين أطفالاً، فهم أطفال طبيعيين، يتبعون وضع أمهم، فيكونون رقيقاً لوادهم، و ملكاً له يتصرف فيهم كما يشاء و ليس لهم الحق في الإرث من والدهم، لأنهم ليسوا أعضاء في الأسرة.

و قد عملت القوانين، في عهد الإمبراطور قسطنطين على حل هذا المشكل، لكثرة "الأبناء الطبيعيين" و قد قررت أن الأطفال الذين يولدون من جارية معتقة و أب حر، يعدون شرعيين، شرط أن لا يكون للأب أطفال شرعيين غيرهم.

و في عهد الإمبراطور "جستنيان" تم الاعتراف بشرعية أبناء الجارية المعتقة، في ما إذا كان للأب أطفال شرعيين، شريطة أن لا يكون للأب، أطفال آخرون، غير هؤلاء أي من زوج أو أزواج آخرين.

و يعتبر الأب، في القانون الروماني، مالك لجميع أفراد أسرته، الزوجة و الأبناء الشرعيين، و غير الشرعيين، والعبيد و له مطلق الحرية في التصرف في هؤلاء، إن شاء قتل، و إن شاء باع و سمحت القوانين للأب ببيع أبنائه و يسمى هذا النوع من الاسترقاق: الرق الواقعي ،وإذا باع الأب ابنه ثلاث مرات، فإن هذا الابن يتحرر من

<sup>(1)</sup> ول وإيريل ديورنت، نفس المرجع، جـ ، ص  
<sup>(2)</sup> طارق المجذوب، المرجع السابق، ص.

<sup>107</sup> Le Tourneau, op. cit., p.452

<sup>(3)</sup> طارق المجذوب، المرجع السابق، ص

<sup>109</sup> Grande Encyclopédie, article: Famille, T.16, p.18111

<sup>(4)</sup> و للأب الحق في تحرير أبنائه من سلطته، فيخرجون بذلك من ملكيته

(أنظر: Le Tourneau, op. cit., pp.436-437.)

<sup>(5)</sup> ول وإيريل ديورنت، المرجع السابق، جـ ، ص

سلطة أبيه، بعد المرة الثالثة و إذا بيع الابن الحر بمدينة روما" فإن استرقاقه يمكن أن يدوم خمس سنوات أما إذا بيع خارج روما فإنه يصبح رقيقاً بصفة دائمة وفي هذه الحالة، يخرج نهائياً عن السلطة الأبوية، و تنقطع كل صلة للمبيع بعائلته، ولا يسمح له القانون بوراثة أبيه و حدث أن منع الإمبراطور 'أنطونينوس' (Antonius) (ق.م) أباً من أن يبيع أبناءه، لكن هذه كانت حالة فريدة و لم يسايرها القانون كما تؤدي بعض التصرفات، كالسرقة، إلى الاسترقاق فإذا كان السارق حراً، بالغاً ينزل منزلة الرقيق، و يصبح عبداً للمسروق، إذا قبض عليه متلبساً، ويحق للمتضرر بيعه و نص القانون الروماني، على استرقاق الأشخاص الذين لا يسجلون أنفسهم في قوائم الإحصائيات، تهرباً من الخدمة العسكرية، كما ينص استرقاق كل أجنبي يقع في يد روماني، ولم تكن بين دولته و بين روما، معاهدة أو تحالف و من بين الطرق التي كانت تؤدي إلى الاسترقاق في العهد الإمبراطوري:

- معاشررة امرأة حرة لعدد: إذ تفقد حريتها بذلك و تسترق.  
- و كذلك الشخص الحر الذي يتفق مع آخرين على بيع نفسه رقيقاً، ليقسم الثمن معهم، فهذا يحرم من حريته و يسترق.  
- كما كان القانون الروماني يعتبر الأشخاص المحكوم عليهم بالموت و بالأشغال الشاقة عبيداً.

و يبدو واضحاً مما سبق أن قانون بلاد الرافدين و قانون روما اهتماماً بتنظيم عملية استرقاق الأحرار، فاحتوى الاثنان عدة بنود، نصت على معاقبة الأحرار بسلبهم حريتهم، كأسرى الحروب، و القرصنة و المدنيين الذين عجزوا عن دفع ما عليهم، و السراق، كما أعطى القانونان السلطة المطلقة للأب على أفراد عائلته إن شاء باعهم و إن شاء أمسكهم، و سمح الاثنان للفقراء ببيع أفراد عائلتهم أو أنفسهم لقلّة ذات اليد. أما أوجه الاختلاف بين القانونين فهي قليلة و لم تتضح إلا في فترة متأخرة من تاريخ الدولة الرومانية مثل استرقاق من رفض أداء الخدمة العسكرية.

( نفسه، مصطفى الجداوي -، المرجع السابق، ص )

( مصطفى الجداوي، المرجع السابق، ص ؛ طارق المجذوب، المرجع السابق، ص )

( نفس المرجع، ص )

( ول وايريل ديورنت، المرجع السابق، ص )

( دليلة فركوس، المرجع السابق، ج ، ص )

( طارق المجذوب، المرجع السابق، ص )

( طارق المجذوب، المرجع السابق، ص )